The International Journal of Islamic Studies and Culture (IJISC)
Volume 4, Bil. 1, May (2025)
ISSN: 2948-3778 e-ISSN: 2948-3913 https://ijisc.unishams.edu.my

"التوثيق العملي عند المحدثين، الإمام الذهبي نموذجاً"

الدكتور/ ربيع إبراهيم محمد حسن
DR: RABIE IBRAHIM MOHAMED HASSAN
Rabie66ibrahim@gmail.com
أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية المعاصرة، جامعة السلطان زين العابدين، ولاية ترنجانو، ماليزيا
Asst. Prof. Dr., Al– Hadith and its Sciences, Faculty of Contemporary Islamic Studies, Sultan Zainal Abidin University – Malaysia.

ملخص البحث:

توثيق رواة الحديث له صور متعددة؛ أقواها الاستفاضة والشهرة، وهذه الصورة لا تكون إلا للأئمة وكبار المحدثين، ومن دونهم من الرواة قد يَنُصُّ نُقَّادُ المحدثين صراحةً على توثيق بعضهم، ويبقى عدد منهم لم ينص أحد من النُّقَّادِ على توثيقهم صراحةً لكن صَحَّحَ بعضُ المحدثين لهم أحاديث تفردوا بها، أو خَرَّجَ لهم بعض أصحاب الصِحاحِ في الأصول، فهل يُعَدُّ هذا توثيقاً لهؤلاء الرواة؟ وإذا كان كذلك فهل تستوي رُتبةُ هذا التوثيق مع التوثيق اللفظي الصريح؟ وهذا البحث يعالج هذه المسألة.

ويهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم التوثيق العملي، وصوره، وحُجيَّته، ورُتبته، كما يهدف إلى تجلية هذه المسألة مشفوعة ببعض التطبيقات عن إمام من أئمة النقاد من أهل الاستقراء التام، وهو الإمام الذهبي رحمه الله.

وتكمن مشكلة البحث في وجود بعض الرواة المجهولين الذين صَحَّحَ لهم بعض المحدثين، أو خَرَّجَ لهم بعض أصحاب الصحاح منفردين، فهل هذا يُعَدُّ توثيقاً لهم يرفع عنهم وصفَ الجهالة؟

وقد اتبع الباحث أولاً المنهج الاستقرائي لتتبع أقوال النقاد في صور التوثيق عندهم، ثم تتبع أقوال الإمام الذهبي في الرواة المجهولين من خلال كتابيّ ميزان الاعتدال، والكاشف، كنماذج تطبيقية على التوثيق العملي عند الذهبي. **ثم اتبع الباحث** المنهج التحليلي والاستنباطي لمعرفة الحكم على هؤلاء الرواة.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج؛ منها: أن التوثيق العملي أو الضمني يرفع الجهالة عن الراوي عند الإمامين الذهبي وابن حجر وغيرهما من النُّقَّادِ من أهل الاستقراء التام. **ومنها:** أن التوثيق العملي من إمام من الأئمة يقوي الراوي المختلف في تضعيفه وتوثيقه. **ومنها:** أن التوثيق العملي–أو

الضمني–يأتي في المرتبة الثانية بعد التوثيق اللفظي الصريح. **ومنها:** أن الحافظين الذهبي وابن حجر قد يوثقانِ الراوي أو يُعدلانِهِ بناءً على توثيقٍ عملي له من المحدثين.

الكلمات المفتاحية: الراوي–التوثيق الصريح–التوثيق العملي–رفع الجهالة.

التمهيد

مفهوم توثيق الراوي

من استوفى من الرواة شرطي العدالة والضبط، فإنه الذي يقال فيه «ثقة»، ويكون حديثه صحيحاً لذاته، إلا أن يكون مُضَعَّفَاً تضعيفاً مقيداً، وأما من كان عدلاً خفيف الضبط، فإنه الذي يقال فيه «صدوق»، ويكون حديثه حسناً لذاته، إلا أن يكون مُضعفاً نضعيفاً مقيداً، وأما من كان عدلاً، لكن مُتكلمٌ فيه من قِبَلِ حفظه، فهذا الذي ينجبر حديثه بالمتابعات والشواهد، ويكون حديثه حسناً لغيره، إلا إذا كان موثقاً توثيقاً مقيداً، وأما من روى عنه راوٍ واحد ولم يوثقه أحد فهو الذي يقال فيه «مجهول العين»، وأما من روى عنه اثنان ولم يوثقه أحد فهو الذي يقال فيه «مجهول الحال».

وهذا يجعلنا نتعرض هنا لتعريف العدالة، والضبط، والجهالة.

أولا: تعريف العدالة لغة واصطلاحاً:

العدالة لغة: العدالة مصدر عَدُل بالضم، يقال عدل عدالة وعدولة، فهو عدل، أي رضا ومقنع في الشهادة، ويقال رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، ونسوة عدل، وكل ذلك على معنى رجال ذو عدل ونسوة ذوات عدل، فهو لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث، فإن رأيته مجموعا أو مثنى أو مؤنثا فعلى أنه قد أجري مجرى الوصف الذي ليس بمصدر.

وأما العدل الذي ضد الجور فهو مصدر قولك: عدل في الأمر فهو عادل، وتعديل الشيء تقويمه، يقال عدله تعديلاً فاعتدل، أي: قومته فاستقام، وكل مثقف معتدل، وتعديل الشاهد نسبته إلى العدالة[1].

وقال الزبيدي: «العدل: ضد الجور، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وقيل: هو الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط»[2].

فيظهر من خلال ما تقدم أن التعديل هو نسبة الرجل إلى العدالة، التي هي الرضا والقناعة بالشخص على أنه صالح للشهادة، وتزكيته.

العدالة اصطلاحاً: تعددت تعريفات العلماء لمفهوم العدالة، ومن ذلك:**(١) العدالة عند الغزالي:قال أبو حامد الغزالي:** «وَالْعَدَالَةُ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِقَامَةِ السِّيرَةِ وَالدِّينِ وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى هَيْئَةٍ رَاسِخَةٍ فِي

(١)" لسان العرب"، (٤٣٠/١١)، "مختار الصحاح"، (ص:٢٠٢).
(٢)"تاج العروس"، (٤٤٣/٢٩).

النَّفْسِ تَحْمَلُ عَلَى مُلَازَمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ جَمِيعًا حَتَّى تَحْصُلُ ثِقَةُ النُّفُوسِ بِصِدْقِهِ، فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى خَوْفًا وَازِعًا عَنْ الْكَذِبِ»[١].

(٢) العدالة عند ابن الصلاح:

قال ابن الصلاح: «أَجْمَعَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ عَلَى: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، ضَابِطًا لِمَا يَرْوِيهِ، وَتَفْصِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، بَالِغًا، عَاقِلًا، سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الْفِسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ. وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتُرِطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِيَ»[٢].

فنستطيع أن نقول إن العدالة عند ابن الصلاح هي أن يكون الراوي مسلماً، بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

(٣) العدالة عند ابن حجر العسقلاني:

قال الحافظ ابن حجر: «المرادُ بالعَدْلِ: مَنْ لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ على مُلازمةِ التَّقوى والمروءةِ»[٣].

ونلاحظ أن جميع التعريفات السابقة متقاربة في ألفاظها ومعناها، وهو أن العدالة هي الاستقامة في الدين بفعل الواجبات وترك المحرمات.

المقصود بالعدل عند المحدثين:

المقصود بالعدل هنا عدل الرواية؛ وهو المسلم البالغ، العاقل، السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، أو المسلمة المتصفة بذلك، فيدخل فيه الذكر والأنثى، والحر والعبد، والمبصر والكفيف، والمحدود في قذف إذا تاب (عند الجمهور).

وليس المقصود من العدل أن يكون بريئاً من كل ذنب، وإنما المراد أن يكون الغالب عليه التدين، والتحرى فى فعل الطاعات، وإلا لتعطلت الرواية والأحكام، ومصالح العباد.

قال الشافعي: «لو كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً، ولو كان كلّ مذنب عدلاً لم نجد مجروحاً، ولكنّ العدل من اجتنب الكبائر، وكانت محاسنه أكثر من مساويه»[٤].

وقَالَ الشَّافِعِيُّ أيضا: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أُعْطِيَ طَاعَةَ اللَّهِ حَتَّى لَمْ يَخْلِطْهَا بِمَعْصِيَةٍ إِلَّا يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا عَصَى اللَّهَ فَلَمْ يَخْلِطْ بِطَاعَةٍ، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الطَّاعَةَ فَهُوَ الْمُعَدَّلُ، وَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْمَعْصِيَةَ فَهُوَ الْمُجَرَّحُ»[١].

---

(١)"المستصفى من علم الأصول"، لأبي حامد الغزالي، (ص: ١٢٥) ، محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية.

(٢) "مقدمة ابن الصلاح"، (ص: ١٠٤، ١٠٥). تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت.

(٣) "نزهة النظر"، لابن حجر العسقلاني، (٥٨/١). مطبعة المصباح، دمشق.

(٤) "الرَّوضُ البَاسِمْ في الذّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم"، لابن الوزير (٥٥/١) ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

وقال سعيد بن المسيب: «لَيْسَ من شرِيف وَلَا عَالم وَلَا ذِي سُلْطَان إِلَّا وَفِيه عيب لا بد وَلَكِن من النَّاس من لَا تذكر عيوبه من كَانَ فَضله أَكثر من نَقصه وهب نَقصه لفضله»[٢].

ثانياً: تعريف الضبط لغة واصطلاحاً:

الضبط لغة: الحزم. وضَبَطَهُ ضَبْطًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ، حَفِظَهُ حِفْظًا بَلِيغًا، وَمِنْهُ قِيلَ: ضَبَطْتُ الْبِلَادَ وَغَيْرَهَا، إذَا قُمْتُ بِأَمْرِهَا قِيَامًا لَيْسَ فِيهِ نَقْصٌ»[٣].

وقال ابن فارس: «الضَّادُ وَالْبَاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ. ضَبَطَ الشَّيْءَ ضَبْطًا. وَالْأَضْبَطُ: الَّذِي يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا. وَيُقَالُ: نَاقَةٌ ضَبْطَاءُ»[٤].

واصطلاحاً: «نقل المروي كما تلقاه الراوي لفظاً أو معنى».

وقال الجرجاني: «الضبط: في اللغة: عبارة عن الحزم، **وفي الاصطلاح:** إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره»[٥].

والضابط: من يكون حافظًا متيقظًا، غير مُغفَّلٍ ولا ساهٍ، ولا شاكٍ، في حالتي التحمُّلِ والأداءِ، حَافِظاً إنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطاً لِكِتَابِهِ إنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وإنْ كَانَ يُحَدِّثُ بالمعنَى اشْتُرِطَ فيهِ مَعَ ذَلِكَ أنْ يَكُوْنَ عَالِماً بِمَا يُحِيْلُ المعَانِي»[٦].

ثالثاً: تعريف الجهالة لغة واصطلاحاً.

الجهالة لغة: من الجَهْل، وهو نَقِيضُ العِلْم، وَقَدْ جَهِلَه فُلَانٌ جَهْلًا وجَهَالَة، وجَهِلَ عَلَيْهِ. وتَجَاهَلَ: أَظهر الجَهْل، واسْتَجْهَلَه: عَدَّه جاهِلًا واسْتَخَفَّه أَيضاً. والتَّجْهِيل: أَن تَنْسُبَهُ إِلى الجَهْل»[٧].

المجهول اصطلاحا: «هُوَ كُلُّ مَنْ لَمْ يُشْتَهَرُ بِطَلَبِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا عَرَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ رَاوٍ وَاحِدٍ»[٨].

أقسام المجهول:

(١) مجهول العين: وهو من انفرد بالرواية عنه راو واحد، ولم يوثقه أحد غير الذي روى عنه»[٩].

(٢) مجهول الحال: من روى عنهُ اثنانِ فصاعِداً، ولم يُوَثَّقْ فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المسْتورُ.

---

(١) "الكفاية في علم الرواية"، للخطيب البغدادي، (ص:٧٩)
(٢) "الكفاية في علم الرواية"، (٧٩/١)
(٣) "المصباح المنير"، (٢/ ٣٥٧)
(٤) "مقاييس اللغة"، (٣/ ٣٨٦)
(٥) "التعريفات للجرجاني"، (ص:١٣٧)
(٦) "توضيح الأفكار"، محمد بن إسماعيل الصنعاني، (١٦/١)، "مقدمة ابن الصلاح"، (ص:٢١٢)
(٧) "لسان العرب"، (١٢٩/١١) بتصرف يسير.
(٨) "الكفاية في علم الرواية"، الخطيب البغدادي، (ص:٨٨)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
(٩) "نزهة النظر"، ابن حجر العسقلاني، (ص: ١٢٥)، مطبعة سفير بالرياض.

وقد قَبِلَ رِوَايَتَهُ جَمَاعَةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجمهورُ. والتحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ، ونحوِهِ، ممَّا فيهِ الاحتِمالُ؛ لا يُطْلَقُ القولُ بردِّها، ولا بِقَبولِها، بل يقال: هي موقوفةٌ إلى اسْتِبانَةِ حالِه، كما جَزَمَ بهِ إمامُ الحَرمينِ، ونحوُهُ قولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّر»[1].

المبحث الأول

التوثيق العملي عند نُقَّادِ المحدثين

المطلب الأول: أقسام التوثيق عند المحدثين

ينقسم توثيق الرواة عند نقاد المحدثين إلى قسمين:

القسم الأول: التوثيق القولي الصريح؛ وهو أن ينص إمام من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين على توثيق راوٍ من الرواة أو تعديله؛ كأن يقول: فلان ثقة، أو فلان حجة، أو فلان صدوق، ولم ينص أحد على تضعيفه أو جرحه. وهذا النوع من التوثيق أقوى في الدلالة من غيره.

القسم الثاني: التوثيق الفعلي أو العملي أو الضمني؛ وهو أن يُصحح الناقدُ إسنادَ حديث تفرد به راوٍ لم ينص أحد على توثيقه أو تضعيفه توثيقاً قولياً صريحاً، أو تضعيفاً قولياً صريحاً، أو يُخَرِّج له أصحابُ الصحاح منفرداً، وهذا هو موضوع هذه الدراسة.

وهذا التقسيم نصَّ عليه غير واحد من المحدثين، ومن ذلك:

قال الحافظ العراقي: «العدالة تثبت إما بالتنصيص عليها كالمصرح بتوثيقهم وهم كثير أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له فالعدالة أيضا تثبت بذلك»[2].

وقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: «لِلتَّعْدِيلِ قِسْمَانِ: صَرِيحِيٌّ وَغَيْرُ صَرِيحِيٍّ، فَالصَّرِيحِيُّ وَاضِحٌ، وَغَيْرُ الصَّرِيحِيِّ، وَهُوَ الضِّمْنِيُّ، كَرِوَايَةِ الْعَدْلِ وَعَمَلِ الْعَالِمِ»[3].

وقال الذهبي: «الثقة: مَن وثَّقَه كثيرٌ، ولم يُضعَّف. ودُونَه: مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرِّج حديثُ هذا في «الصحيحين»، فهو مُوَثَّق بذلك. وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً. وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحوالِه: حُسْنُ حديثه»[4].

وهذا بيان لبعض صور التعديل الضمني، مع التنصيص على أن رتبته دون رتبة التعديل القولي الصريح.

المطلب الثاني: صور التوثيق العملي–أو الضمني–عند نقاد المحدثين

للتعديل الضمني عدة صور؛ منها:

[١] إذا خرَّجَ الشيخان أو أحدهما لراوٍ في الأصول، واحتجا به، أو احتج به أحدهما:

---

(١) "نزهة النظر"، (ص: ١٢٦)

(٢) "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح"، (ص: ٤٨)

(٣) "فتح المغيث"، (٤٣/٢)

(٤) "الموقظة في علم مصطلح الحديث"، للذهبي، (٧٨/١) ، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

أي في أصول الأبواب، وليس في الشواهد والمتابعات، ولا مقروناً بغيره، لكن بشرط ألا يكون الراوي مُتكلماً فيه، لأن من منهج البخاري مثلاً الانتقاء من حديث بعض المتكلم فيهم، مثل: فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْس، وغيرهما، وهذا ما نسميه التوثيق المقيد. فمن كان كذلك ولم يوثقه أحد توثيقا قوليا، ولم يضعفه أحدٌ فتخريج الشيخين أو أحدهما له على هذه الصفة التي ذكرتها يُعد توثيقاً عملياً له.

يقول ابن دقيق العيد: «ولمعرفة كَون الرَّاوِي ثِقَة طرق **مِنْهَا:** إِيرَاد أَصْحَاب التواريخ أَلْفَاظ المزكين فِي الْكتب الَّتِي صنفت على أَسمَاء الرِّجَال ككتاب تَارِيخ البُخَارِيّ وَابْن أبي حَاتِم وَغَيرهمَا، وَمِنْهَا تَخْرِيج الشيخيين أَو أَحدهمَا فِي الصَّحِيح للراوي محتجين بِهِ، وَهَذِه دَرَجَة عالية لما فِيهَا من الزِّيَادَة على الأول وَهُوَ إطباق جُمْهُور الْأمة أَو كلهم على تَسْمِيَة الْكِتَابَيْنِ بالصحيحين وَالرُّجُوع إِلَى حكم الشَّيْخَيْنِ بِالصِّحَّةِ، وَهَذَا معنى لم يحصل لغير من خرج عَنهُ فِي الصَّحِيح فَهُوَ بِمَثَابَة إطباق الْأمة أَو أَكْثَرهم على تَعْدِيل من ذكر فيهمَا»[1].

وقال ابن حجر: «يَنْبَغِي لكل منصف أَن يعلم أَن تَخْرِيج صَاحب الصَّحِيح لأي راوٍ كَانَ مُقْتَضٍ لعدالته عِنْده، وَصِحَّة ضَبطه، وَعدم غفلته وَلَا سِيمَا مَا انضاف إِلَى ذَلِك من إطباق جُمْهُور الْأَئِمَّة على تَسْمِيَة الْكِتَابَيْنِ بالصحيحين، وَهَذَا معنى لم يحصل لغير من خرج عَنهُ فِي الصَّحِيح فَهُوَ بِمَثَابَة إطباق الْجُمْهُور على تَعْدِيل من ذكر فيهمَا هَذَا إِذا خرج لَهُ فِي الْأُصُول فإمَّا إِن خرج لَهُ فِي المتابعات والشواهد والتعاليق»[2].

قال ابن الصلاح: «قَدْ خَرَّجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ جَمَاعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ غَيْرُ رَاوٍ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ مِرْدَاسٌ الْأَسْلَمِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَكَذَلِكَ خَرَّجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قَوْمٍ لَا رَاوِيَ لَهُمْ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَذَلِكَ مِنْهُمَا مُصَيِّرٌ إِلَى أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَجْهُولًا مَرْدُودًا بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ عَنْهُ. وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ مُتَّجِهٌ نَحْوَ اتِّجَاهِ الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي الِاكْتِفَاءِ بِوَاحِدٍ فِي التَّعْدِيلِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ»[3].

وقد تكلم البيهقي في يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ، أحد رجال الشيخين، فتعقبه الزيلعي بقوله: «وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ سُلَيْمٍ أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانِ، فَهُوَ ثِقَةٌ»[4].

---

(١) "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، لابن دقيق العيد، (ص: ٥٤-٥٥) ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) "فتح الباري"، (٣٨٤/١)

(٣)"مقدمة ابن الصلاح"، (ص:١١٤)

(٤)"نصب الراية"، (٢٠٣/٤)

وقال الذهبي في ترجمة حَفْصِ بْنِ بُغَيْلٍ الْمُرْهِبِيّ: «قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف. **قلت:** لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير، ففى الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل»[١].

وَقَالَ أيضا فِي تَرْجَمَة مَالِكِ بْنِ الْخَيْرِ الزّبَادِيّ: «قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته -يريد أنه ما نصَّ أحدا على أنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نصَّ على توثيقهم»[٢].

[٢] إذا خَرَّجَ أصحاب الصحاح لراوٍ منفرداً غير متابع فإن ذلك يعد توثيقاً ضمنياً له:

المراد من اشترط في كتابه تخريج الصحيح عنده-غير الصحيحين-، كابن خزيمة، وابن حبان، وابن الجارود، وابن السكن، والحاكم النيسابوري، وغيرهم؛ فإذا خَرَّجَ أحدهم لراوٍ مستقلاً منفرداً، ولم يتكلم فيه، ولم يذكر كلاما لغيره فيه فهذا توثيق ضمني أو فعلي من هذا الإمام لهذا الراوي.

قال ابن دقيق العيد: «وَمِنْهَا (أي من طرق معرفة الثقات) تَخْرِيج من خرج الصَّحِيح بعد الشَّيْخَيْنِ، وَمن خرج فِي كِتَابَيْهِمَا، فيستفاد من ذَلِك جملَة كَثِيرَة من الثِّقَات إِذا كَانَ الْمخْرج قد سمى كِتَابه بِالصَّحِيحِ وَذكر لفظا يدل على اشْتِرَاطه لذَلِك فليتنبه لذَلِك»[٣].

ومن أمثلة ذلك:

(١) قال ابن حجر في ترجمة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ: «أخرج بن خزيمة حديثه في صحيحه فهو ثقة عنده» [٤]

(٢) قال ابن حجر في حديث من طريق عُبَيْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ الْكِنَانِيّ: «أخرجه الضياء في «المختارة»، ومقتضاه: أن يكون عبيد الله عنده ثقة»[٥].

(٣) قال ابن حجر في ترجمة عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ ثَابتِ بنِ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيّ الْمدنِيّ: «وأما عبد الله فلم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكن إخراج ابن خزيمة له في صحيحه يدل على أنه عنده ثقة»[٦].

(٤) قال ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن خالد بن جبل العُدْوَانِيّ: «صحح ابن خزيمة حديثه، ومقتضاه: أن يكون عنده من الثقات»[٧].

---

(١)"ميزان الاعتدال"، (٥٥٦/١)

(٢) "ميزان الاعتدال"، (٤٢٦/٣)

(٣) "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، (ص: ٥٥) ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) "تهذيب التهذيب"، (٢٧١/٥)

(٥) "تهذيب التهذيب"، (٤٩/٧)

(٦) "تهذيب التهذيب"، (٢٩١/٥)

(٧) "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، (ص: ٢٤٨) ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

(٥) قال ابن حجر في حديث الخط الذي تفرد به أَبُو عَمْرِو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُرَيْثٍ: «صحح الحديث أبو حاتم ابن حبان، والحاكم وغيرهما. وذلك مقتضى لثبوت عدالته عند من صححه»[١].

(٦) قال ابن حجر في عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الدّيلِيّ: «أخرج حَدِيثه أَيْضا التِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ وَقَالَ التِّرْمِذِيّ حسن غَرِيب وَهَذَا يَقْتَضِي أَنه عِنْده صَدُوق مَعْرُوف»[٢].

[٣] إذا صحح الناقد إسناد حديث تفرد به راوٍ فإن هذا يُعَدُّ توثيقا عمليا له، وإذا حسنه كان هذا يعني أن راويه الذي تفرد به عنده صدوق حسن الحديث.

قال الذهبي: «... وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيّ والحاكم، فأقلُّ أحوالهِ: حُسْنُ حديثه»[٣].

[٤] إذا روى عن راوٍ مَن لا يروي إلا عن ثقة، أو روى عنه إمامٌ كبير:

قال الخطيب البغدادي: «إِذَا قَالَ الْعَالِمُ: كُلُّ مَنْ أَرْوِي لَكُمْ عَنْهُ وَأُسَمِّيهِ فَهُوَ عَدْلٌ رِضًا مَقْبُولُ الْحَدِيثِ، كَانَ هَذَا الْقَوْلُ تَعْدِيلًا مِنْهُ لِكُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ وَسَمَّاهُ»[٤].

وهذا توثيق ضمني عام من الناقد إذا روى عن راوٍ لم يُنَصَّ على تعديله، إذا كان من شرطه ألا يروي إلا عن عدل، ومن أمثلة ذلك:

(١) قال الإمام أحمد في أبان بن خَالِد: «كان عَبْد الْرَّحْمَن يُحَدِّث عنه، وكان لا يُحَدِّث إلا عن ثِقَة».

قال أبو داود: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ: أبان بن خَالِد، شيخ بَصْرِيٌّ، لاَ بَأْسَ بِهِ، كان عَبْد الْرَّحْمَن يُحَدِّث عنه، وكان لا يُحَدِّث إلا عن ثِقَة»[٥].

فهذا توثيق ضمني من عبد الرحمن بن مهدي لأبان بن خالد، وذلك بروايته عنه، وقد اعتمد الإمام أحمد هذا التوثيق وأقره.

---

(١) "النكت على كتاب ابن الصلاح"، (٧٧٤/٢)

(٢) "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، (٧٥١/١) الناشر: دار البشائر . بيروت

والحديث المشار إليه: قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُدَيْسَةَ بِنْتِ أُهْبَانَ بْنِ صَيْفِيٍّ الغِفَارِيِّ، قَالَتْ: جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى أَبِي فَدَعَاهُ إِلَى الخُرُوجِ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: «إِنَّ خَلِيلِي وَابْنَ عَمِّكَ عَهِدَ إِلَيَّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ أَنْ أَتَّخِذَ سَيْفًا مِنْ خَشَبٍ» فَقَدْ اتَّخَذْتُهُ، فَإِنْ شِئْتَ خَرَجْتُ بِهِ مَعَكَ قَالَتْ: فَتَرَكَهُ»[**أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ الْفِتَنِ -بَابُ مَا جَاءَ فِي اتِّخَاذِ سَيْفٍ مِنْ خَشَبٍ فِي الفِتْنَةِ- رقم (٢٢٠٣)]، **وقال الترمذي:** «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ».

(٣) "الموقظة"، للذهبي، (٧٨/١)

(٤) "الكفاية في علم الرواية"، (ص: ٩٢)

(٥) "سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل"، (ص: ١٤٧)

وقال أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ: «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: «إِذَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ، فَرِوَايَتُهُ حُجَّةٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَوَّلًا يَتَسَهَّلُ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، ثُمَّ شَدَّدَ بَعْدُ»[١].

(٢) قال الإمام ابن عدي في ترجمة أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس: «وروى مالك، عَن أَبِي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حديث عنه مالك، فإن مَالِكًا لا يَرْوِي إلاَّ عَنْ ثقة، ولاَ أعلم أحدا من الثقات تخلف عَن أَبِي الزبير إلاَّ قد كتب عنه»[٢].

وهذا توثيق ضمني من مالك لأبي الزبير بأن روى عنه، واعتمد ذلك ابن عدي وعده توثيقاً ضمنياً لأبي الزبير لأن مالكاً كان لا يروي إلا عن ثقة.

[٥] إذا عَمِلَ إمامٌ من أئمةِ الجرح والتعديل بحديثٍ، أو أفتى محتجاً به فقط:

إذا عمل عالم مجتهد بحديثٍ في الحلال والحرام، أو أفتى وفقه محتجاً به وحده، فإن هذا يُعدُّ تصحيحاً عملياً لهذا الحديث، وتوثيقاً لراويه الذي تفرد به على ما ذهب إليه جمع من العلماء.

قال الخطيب البغدادي: «إِذَا عَمِلَ الْعَالِمُ بِخَبَرِ مَنْ رَوَى عَنْهُ لِأَجْلِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ تَعْدِيلًا لَهُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِخَبَرِهِ إِلَّا وَهُوَ رِضًا عِنْدَهُ عَدْلٌ، فَقَامَ عَمَلُهُ بِخَبَرِهِ مَقَامَ قَوْلِهِ: هُوَ عَدْلٌ مَقْبُولُ الْخَبَرِ»[٣].

وعندما قال ابن الصلاح: «إِنَّ عَمَلَ الْعَالِمِ أَوْ فُتْيَاهُ عَلَى وَفْقِ حَدِيثٍ لَيْسَ حُكْمًا مِنْهُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَكَذَلِكَ مُخَالَفَتُهُ لِلْحَدِيثِ لَيْسَتْ قَدْحًا مِنْهُ فِي صِحَّتِهِ وَلَا فِي رَاوِيهِ»[٤].

تعقبه ابن كثير بقوله: «وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه. قال ابن الحاجب: وحكم الحاكم المشترط العدالة تعديل باتفاق»[٥].

المبحث الثاني

نماذج تطبيقية من التوثيق العملي عند الإمام الذهبي

ذكرنا فيما سبق أن الإمام الذهبي ممن يرى اعتماد التوثيق العملي، وظهر ذلك منه عملياً، ونستعرض الآن بعض النماذج من التوثيق العملي الذي اعتمده الإمام الذهبي:

(١) حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللهِ اللَّيْثِيُّ:

حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللهِ اللَّيْثِيّ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عَن عمرَان بْن حُصَيْن روى عَنهُ أَبُو

(١) "الكفاية في علم الرواية"، (ص: ٩٢)

(٢) "الكامل في ضعفاء الرجال"، (٢٩٣/٧)

(٣) "الكفاية"، (ص:٩٢)

(٤) "معرفة أنواع علوم الحديث"، ابن الصلاح، (ص: ١١١) الناشر: دار الفكر، سوريا.

(٥) "اختصار علوم الحديث"، (ص: ٩٧) تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

التياح يزيد بْن حميد»[١].

قال الذهبي: «عن عمران بن حصين، وعنه أبو التياح. صحح له الترمذي»[٢].

وعلى ذلك يكون حَفْصُ اللَّيْثِيُّ مجهولا، إلا أن تصحيح الترمذي لحديثه عَدَّهُ الذهبي توثيقاً له.

(٢) عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيُّ؛ أبو يحيى:

قال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن شاهين في الثقات قال ابن معين: هو ثقة ثقة»[٣].

وذكره ابن حبان في الثقات وسماه عباد، فقال: «عباد بْن مُسلم الْفَزارِيّ يروي عَن جُبَير بن أبي سُلَيْمَان بْن جُبَير بْن مطعم، عَن بْن عمر روى عَنهُ وَكِيع»[٤].

وذكره في المجروحين، وقال: «منكر الحديث على قلته، ساقط الاحتجاج بما يرويه لتنكبه عن مسلك المتقين في الأخبار»[٥].

وقال ابن حجر: «ثقة اضطرب فيه قول ابن حبان»[٦].

قال الذهبي: «عن الحسن وطائفة، وعنه: أبو عاصم وروح. صحح الترمذي له»[٧].

قلت: عبادة بن مسلم وثقه الكثير من النقاد توثيقاً قولياً صريحاً، لكن الإمام الذهبي يعتبر كذلك تصحيح الترمذي لحديثه توثيقاً عملياً له، بيد أني لم أقف على حديثه الذي صححه الترمذي.

(٣) عُبَيدُ اللَّهِ بْنُ عبدِ الرحمنِ بْنِ رافعٍ:

قال ابن منده: عبيد الله بن عبد الله بن رافع مجهول، وقال ابن حجر: مستور»[٨].

---

(١) "الثقات لابن حبان": (١٥١/٤) –رقم (٢٢٣٣) **الحديث أخرجه الترمذي**: أَبْوَابُ اللِّبَاسِ–بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ–رقم (١٧٣٨) بسنده عن عَبْدِ الوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ اللَّيْثِيُّ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ». **وقال الترمذي**: «حَدِيثُ عِمْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو التَّيَّاحِ: اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ».

(٢) "الكاشف": (٣٤١/١) – رقم (١١٤٩) **الحديث أخرجه الترمذي**: أَبْوَابُ اللِّبَاسِ–بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ–رقم (١٧٣٨) بسنده عن عَبْدِ الوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ اللَّيْثِيُّ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ». **وقال الترمذي**: «حَدِيثُ عِمْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو التَّيَّاحِ: اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ».

(٣) "تهذيب التهذيب": (١١٣/٥) – رقم (١٩٢)

(٤) "الثقات لابن حبان": (١٦٠/٧) – رقم (٩٤٦٨)

(٥) "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين": (١٧٣/٢) – رقم (٧٩٩)

(٦) "تقريب التهذيب"، (ص: ٢٩٢)–رقم (٣١٥٩)

(٧) "الكاشف": (٥٣٣/١) – رقم (٢٥٨٦)

(٨) "تهذيب التهذيب"، (١٧/٣)، "تقريب التهذيب"، (ص: ٣٧٢)

لكن الإمام أحمد صحح حديثه بشأن بئر بضاعة، فعد الذهبي ذلك توثيقا عمليا من الإمام أحمد له.

قال الذهبي: «عن جابر وأبي سعيد، وعنه هشام بن عروة وعدة، صحح أحمدُ حديثه في بئر بضاعة وعنده حديث في إحياء الموات» (١).

(٤) كَبْشَةُ بِنْتُ كعب بْنِ مالك: لم ينص أحد على توثيقها، لكن ذكرها ابن حبان في الثقات، وقال: «كَانَت تَحت أبي قَتَادَة الْأنْصَارِيّ لَهَا صُحْبَة» (٢).

لكن الذهبي اعتبر تصحيح الترمذي لحديثها توثيقاً عملياً لها.

قال الذهبي: «عن أبي قتادة، وعنها أم يحيى حميدة، صحح الترمذي حديثها «إنها من الطوافين عليكم» (٣).

(٥) عبد الله بن سراقة:

عَبْد اللَّه بن سراقه ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يَرْوِي عَن أَبِي عُبَيْدَة بْن الْجراح روى عَنهُ عَبْد اللَّه بْن شَقِيق الْعقيلِيّ»(٤). **وقال العجلي**: «بصري تَابِعِيّ ثِقَة»(٥).

ونقل ابن حجر توثيق العجلي وسكت عنه، فقال: «وثقه العجلي وقال البخاري لا يعرف له سماع من أبي عبيدة»(٦).

قال الذهبي: «عن أبي عبيدة بن الجراح، وعنه عبد الله بن شقيق، حسن له الترمذي»(٧).

---

(١) "الكاشف": (٦٨٣/١) – رقم (٣٥٦٦)

(٢) "الثقات لابن حبان"، (٣٥٧/٣)-رقم (١١٨١)

(٣) "الكاشف": (٥١٦/٢) – رقم (٧٠٦٥)

والحديث المشار إليه أخرجه الترمذي: أبواب الطهارة-بَابُ مَا جَاءَ فِي سُؤْرِ الهِرَّةِ-رقم (٩٢) بسنده عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَتْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، قَالَتْ: فَسَكَبْتُ لَهُ وَضُوءًا، قَالَتْ: فَجَاءَتْ هِرَّةٌ تَشْرَبُ، فَأَصْغَى لَهَا الإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَآنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا بِنْتَ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ، أَوِ الطَّوَّافَاتِ»، ثم قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٤) "الثقات لابن حبان": (٢٦/٥) – رقم (٣٦٦٧) ، (٨) "الثقات للعجلي": (٣١/٢) – رقم (٨٩٣)

(٦) "تقريب التهذيب"، (ص:٣٠٥) – رقم (٣٣٤٣)

(٧) "الكاشف"، (٥٥٦/١)-رقم (٢٧٤٣) **والحديث أخرجه الترمذي**: أَبْوَابُ الْفِتَنِ-بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّجَّالِ-رقم (٢٢٣٤) بسنده عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَاقَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الجَرَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ بَعْدَ نُوحٍ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَ الدَّجَّالَ قَوْمَهُ وَإِنِّي أُنْذِرُكُمُوهُ» فَوَصَفَهُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ سَيُدْرِكُهُ بَعْضُ مَنْ رَآنِي أَوْ سَمِعَ كَلاَمِي» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

فقد ذكر الذهبي تحسين الترمذي لحديثه الذي انفرد به، واعتبره توثيقا عمليا، فكأنه عنده صدوق.

(٦) عَبدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيد الدِّمَشْقِيُّ:

لم يوثقه أحد، وقال ابن حجر: «ضعيف»[١].

لكن حسن له الترمذي حديثاً انفرد به، فاعتبر الذهبي ذلك توثيقاً عملياً له من الترمذي.

قال الذهبي: «عن ربيعة القصير وعطية بن قيس، وعنه عبد الله بن عقيل، حسن له الترمذي»[٢].

(٧) عبدُ اللهِ؛ أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ:

ذكره ابن حبان في الثقات»[٣].

وقال ابن القطان الفاسي: «عدالته لم تثبت، فحاله مجهولة»[٤].

قال في الميزان: «لا يعرف، وحسن الترمذي له»[٥].

فاعتبر الذهبي تحسين الترمذي لحديثه الذي انفرد به تعديلاً عملياً له، فكأنه عنده صدوق.

(٨) مُسْلِمُ بْنُ صَفْوَانَ:

قال الذهبي: «عن صفية بنت حيي، تفرد عنه أبو إدريس المرهبي. وقد صحح له الترمذي في جيش يغزون البيت يخسف بهم»[٦].

يشير الذهبي إلى جهالته بقوله: تفرد عنه أَبو إِدْرِيسَ المَرْهِبِيُّ، وقال ابن حجر: «مجهول»[١].

فَكَيْفَ قُلُوبُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «مِثْلُهَا، يَعْنِي اليَوْمَ، أَوْ خَيْرٌ». **وقال الترمذي:** «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الجَرَّاحِ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ».

(١) "تقريب التهذيب"، (ص: ٣٣٠)-رقم (٣٧١٤)

(٢) "الكاشف": (٦٠٩/١) – رقم (٣٠٦٣) **وحديثه أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ-باب-رقم (٢٤٥١) بسنده عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ البَأْسُ»، **وقال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

(٣) "الثقات لابن حبان"، (٥٦٦/٥)

(٤) "تهذيب التهذيب"، (٤٦٢/٢)

(٥) "ميزان الاعتدال" للذهبي، (٥٢٩/٢)-رقم (٤٧١٨)

(٦) "ميزان الاعتدال" للذهبي، (١٠٤/٤) **وحديثه أخرجه الترمذي:** أبواب الفتن-بَابُ مَا جَاءَ فِي الخَسْفِ -رقم (٢١٨٤) بسنده عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ المَرْهِبِيِّ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ صَفِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَنْتَهِي النَّاسُ عَنْ غَزْوِ هَذَا البَيْتِ حَتَّى يَغْزُوَ جَيْشٌ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالبَيْدَاءِ أَوْ بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ خُسِفَ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَلَمْ يَنْجُ أَوْسَطُهُمْ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ كَرِهَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمْ».
قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

ولكن الذهبي اعتبر تصحيح الترمذي لحديثه توثيقاً عملياً له.

(٩) أَبُو عُمَير بْن أَنَس بْن مالك الأَنْصارِيّ:

ذكره ابن حبان في الثقات [٢]. وقال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث، وقال ابن عبد البر: مجهول لا يحتج به، وقال ابن حجر: ثقة» [٣].

وقال الذهبي: «تفرد عنه أبو بشر، قال ابن القطان: لم تثبت عدالته، وصحح حديثه ابن المنذر، وابن حزم، وغيرهما، فذلك توثيق له» [٤].

ورغم أنه لم يرو عنه إلا بشر إلا أن ابن حبان، وابن سعد، وابن حجر وثقوه توثيقاً قولياً صريحاً، وأما الذهبي فقد اعتبر تصحيح ابن المنذر وابن حزم لحديثه توثيقاً عملياً.

(١٠) حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللهِ اللَّيْثِيُّ:

ذكره ابن حبان في الثقات» [٥].

قال الذهبي: «عن عمران بن حصين في النهى عن الحرير والذهب، وهو حفص الليثي. ما علمت روى عنه سوى أبي التياح، ففيه جهالة، لكن صحح الترمذي حديثه» [٦].

ورغم أنه لم يرو عنه إلا أبو التياح إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات كعادته، وأما الذهبي قال فيه جهالة، إلا أنه اعتبر تصحيح الترمذي لحديثه توثيقاً عملياً منه له.

(١١) زيد بن ظَبْيَان الْكُوفِي:

ذكره ابن حبان في الثقات» [٧].

قال الذهبي: «عن أبي ذر ما روى عنه سوى ربعى ابن خراش، لكن صحح الترمذي حديثه» [٨].

---

(١) "تقريب التهذيب"، (ص: ٥٣٠)-رقم (٦٦٣٣)

(٢) "الثقات لابن حبان"، (١٤٨/٥)-رقم (٤٣٠٣)

(٣) "تهذيب التهذيب"، (١٨٨/١٢)-رقم (٨٦٦)، "تقريب التهذيب"، (ص:٦٦١)-رقم (٨٢٨١)

(٤) "ميزان الاعتدال"، (٥٥٨/٤)

(٥) "الثقات لابن حبان"، (١٥١/٤)- رقم (٢٢٣٣)

(٦) "ميزان الاعتدال"، (٥٥٩/١)- رقم (٢١٢٥) **والحديث أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ اللِّبَاسِ-بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ -رقم (١٧٣٨) بسنده عن أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ اللَّيْثِيُّ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ». **وقال الترمذي:** «حَدِيثُ عِمْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو التَّيَّاحِ: اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ».

(٧) "الثقات لابن حبان"، (٤/ ٢٤٩)- رقم (٢٧٥٧)

(٨) "ميزان الاعتدال"، (١٠٤/٢)- رقم (٣٠١٤) **والحديث أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ صِفَةِ الْجَنَّةِ-باب-رقم (٢٥٦٨) بسنده عَنْ مَنْصُورِ بْنِ المُعْتَمِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ، يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ظَبْيَانَ، يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ، فَأَمَّا الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ، فَرَجُلٌ أَتَى قَوْمًا

فزيد بن ظبيان فيه جهالة؛ حيث لم يرو عنه سوى ربعي بن حراش، إلا أن تصحيح الترمذي لحديثه توثيق ضمني له، وإلى ذلك أشار الذهبي.

(١٢) حَزَوَّر، أبو غالب:

منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات» [١].

وقال ابن حجر: «صدوقٌ يخطئ» [٢].

قال الذهبي: «عن أبي أمامة قيل: حزور، وقيل: سعيد مولى خالد بن عبد الله بخلف، وله عن: أم الدرداء، وأنس. وعنه: حماد بن سلمة وابن عيينة، صالح الحديث، صحح له الترمذي» [٣].

وقال الذهبي: «عن أبي أمامة. ضعفه النسائي. وقال ابن حبان: لا يحتج به. وقد صحح له الترمذي»[٤].

فأبو غالب ضعفه غير واحد من العلماء، ولكن صحح الترمذي حديثه، فَعَدَّ الذهبي هذا التصحيح من الترمذي توثيقاً عملياً له.

(١٣) عَمْرِو بْنِ غَالِبٍ الهمداني:

عَمْرو بْن غَالب الْهَمدَانِي ذكره ابن حبان في الثقات»[٥]، وقال ابن البرقي: كوفي مجهول احتملت روايته لرواية أبي إسحاق عنه. وقال أبو عمرو الصدفي: وثقة النسائي» [٦].

وقال الذهبي: «عن عمار، ما حدث عنه سوى أبي إسحاق، لكن صحح له الترمذي» [٧].

فَسَأَلَهُمْ بِاللَّهِ وَلَمْ يَسْأَلْهُمْ بِقَرَابَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَمَنَعُوهُ، فَتَخَلَّفَ رَجُلٌ بِأَعْيَانِهِمْ فَأَعْطَاهُ سِرًّا لَا يَعْلَمُ بِعَطِيَّتِهِ إِلَّا اللَّهُ، وَالَّذِي أَعْطَاهُ، وَقَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعْدَلُ بِهِ نَزَلُوا فَوَضَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَقَامَ أَحَدُهُمْ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُو آيَاتِي، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقِيَ العَدُوَّ فَهُزِمُوا وَأَقْبَلَ بِصَدْرِهِ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يُفْتَحَ لَهُ، وَالثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ، الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالفَقِيرُ المُخْتَالُ، وَالغَنِيُّ الظَّلُومُ». **وقال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

(١) "المجروحين": (٣٢٩/١) – رقم (٢٧٤)

(٢) "اتقريب التهذيب": (ص:٦٦٤) – رقم (٨٢٩٨)

(٣) "الكاشف": (٤٤٩/٢) – رقم (٦٧٧٦) **والحديث أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ-بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الزُّخْرُفِ-رقم (٣٢٥٣) بسنده عَنْ حَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الجَدَلَ»، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم هَذِهِ الآيَةَ: «مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ [الزخرف:٥٨]: **وقال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَحَجَّاجٌ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الحَدِيثِ، وَأَبُو غَالِبٍ اسْمُهُ: حَزَوَّرُ».

(٤) "ميزان الاعتدال"، (٤٧٦/١)- رقم (١٧٩٩)

(٥) "الثقات لابن حبان"، (١٨٠/٥)- رقم (٤٤٦٤)

(٦) "تهذيب التهذيب"، (٨٨/٨)- رقم (١٣٢)

(٧) "ميزان الاعتدال"، (٢٨٣/٣)- رقم (٦٤١٩)

عمرو بن غالب وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحح الترمذي حديثه، فاعتبر الذهبي ذلك توثيقا ضمنيا له من الترمذي.

(١٤) أبو حَبِيبَةَ الطَّائِيُّ:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عَن أَبِي الدَّرْدَاء روى عَنهُ أَبُو إِسْحَاق السبيعِي»[١].

قال الذهبي: «عن أبي الدرداء من مشيخة السبيعى. لا يُدرى من هو. وقد صحح له الترمذي»[٢].

فأبو حبيبة مجهول؛ إذ لم يرو عنه سوى أبي إسحاق السبيعي، لكن الذهبي اعتبر تصحيح الترمذي لحديثه توثيقا ضمنيا له من الترمذي.

(١٥) أبو خالد البَجَلي الأَحْمَسي: اسمه سعد، وقيل: هرمز، وقيل: كثير.

روى عنه ابنه إسماعيل بن أبي خالد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عَن أَبِي هُرَيْرَة، روى عَنهُ إِسْمَاعِيل بْن أَبِي خَالِد»[٣].

وقال الذهبي: «ما روى عنه سوى ولده. له عن أبي هريرة. وقد صحح له الترمذي»[٤].

فأبو خالد مجهول؛ إذ لم يرو عنه سوى ابنه إسماعيل، لكن الذهبي اعتبر تصحيح الترمذي لحديثه توثيقاً ضمنياً له من الترمذي.

(١٦) سَعْدٌ، مَوْلَى طَلْحَةَ بن عَمْرو:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عَن بْن عمر روى عَنهُ عَبْد الله بْن عَبْد اللَّه الرَّازِيّ»[١].

والحديث أخرجه الترمذي: أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ-بَابُ مِنْ فَضْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -رقم (٣٨٨٨) بسنده عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السبيعي، عَنْ عَمْرِو بْنِ غَالِبٍ، أَنّ رَجُلًا نَالَ مِنْ عَائِشَةَ عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، فَقَالَ: «أَغْرِبْ مَقْبُوحًا مَنْبُوحًا أَتُؤْذِي حَبِيبَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، **وقال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(١) "الثقات لابن حبان"، (٥/٥٧٧)- رقم (٦٣٥٠)

(٢) "ميزان الاعتدال"، (٤/٥١٣)- رقم (١٠٠٨٩)

والحديث أخرجه الترمذي: أَبْوَابُ الْوَصَايَا-بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ أَوْ يَعْتِقُ عِنْدَ الْمَوْتِ-رقم (٢١٢٣) بسنده عن عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السبيعي، عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ الطَّائِيِّ قَالَ: أَوْصَى إِلَيَّ أَخِي بِطَائِفَةٍ مِنْ مَالِهِ، فَلَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَقُلْتُ: إِنَّ أَخِي أَوْصَى إِلَيَّ بِطَائِفَةٍ مِنْ مَالِهِ، فَأَيْنَ تَرَى لِي وَضْعَهُ، فِي الْفُقَرَاءِ، أَوِ المَسَاكِينِ، أَوِ المجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَلَوْ كُنْتُ لَمْ أَعْدِلْ بِالمجَاهِدِينَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَثَلُ الَّذِي يَعْتِقُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي إِذَا شَبِعَ»، **وقال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٣) "الثقات لابن حبان"، (٤/٣٠٠)- رقم (٣٠٠٨)

(٤) "ميزان الاعتدال"، (٤/٥٢٠)- رقم (١٠١٤٦) **والحديث أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ-باب-رقم (٢٤٩٦) بسنده عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُخْبِرُهُمْ بِذَلِكَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا كَفَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ فَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَأْخُذْ لُقْمَةً فَلْيُطْعِمْهَا إِيَّاهُ». **قال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو خَالِدٍ وَالِدُ إِسْمَاعِيلَ اسْمُهُ سَعْدٌ».

قال الذهبي:«عن ابن عمر، وعنه عبد الله بن عبد الله الرازي فقط، له قصة الكفل، حسن له الترمذي»[٢].

فيكون سعد هذا مجهولاً؛ إذ لم يرو عنه سوى عبد الله بن عبد الله الرازي، لكن الذهبي اعتبر تحسين الترمذي لحديثه توثيقا ضمنيا له من الترمذي، فهو عنده صدوق.

(١٧) سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ أو ابن أبي راشد:

سَعِيد بْن أَبِي رَاشد، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يَرْوِي عَن يعلى بْن مرّة العامري رَوَى عَنهُ عَبْد الله بْن عُثْمَان بْن خثيم» [٣].

قال الذهبي: «عن يعلى بن مرة. وعنه عبد الله بن عثمان بن خثيم وحده. وقد حسن له الترمذي في الفضائل: حسين منى وأنا من حسين» [٤].

فيكون سعيد هذا مجهولا؛ إذ لم يرو عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم، لكن الذهبي اعتبر تحسين الترمذي لحديثه توثيقاً ضمنياً له من الترمذي، فهو عنده صدوق.

(١٨) أَبُو الْجَرَّاحِ، المهري:

قال الذهبي: «عن جابر بن صبيح، لا يعرف، تفرد عنه أبو عاصم، حسن له الترمذي»[٥].

---

(١) "الثقات لابن حبان"، (٢٩٨/٤)- رقم (٣٠٠٠)

(٢) "ميزان الاعتدال"، (١٢٥/٢)- رقم (٣١٣٠) **والحديث أخرجه الترمذي**: أَبْوَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ- باب-رقم (٢٤٩٦) بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ سَعْدٍ، مَوْلَى طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " كَانَ الكِفْلُ مِنْ بني إسرائيل لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ ذَنْبٍ عَمِلَهُ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَأَعْطَاهَا سِتِّينَ دِينَارًا عَلَى أَنْ يَطَأَهَا، فَلَمَّا قَعَدَ مِنْهَا مَقْعَدَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ أَرْعَدَتْ وَبَكَتْ، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكِ أَأَكْرَهْتُكِ؟ قَالَتْ: لَا وَلَكِنَّهُ عَمَلٌ مَا عَمِلْتُهُ قَطُّ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ إِلَّا الحَاجَةُ، فَقَالَ: تَفْعَلِينَ أَنْتِ هَذَا وَمَا فَعَلْتِهِ؟ اذْهَبِي فَهِيَ لَكِ، وَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَعْصِي اللَّهَ بَعْدَهَا أَبَدًا، فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ فَأَصْبَحَ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِلْكِفْلِ»، **وقال الترمذي**: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

(٣) "الثقات لابن حبان"، (٢٩٠/٤)- رقم (٢٩٥٦)

(٤) "ميزان الاعتدال"، (١٣٥/٢)- رقم (٣١٧٠)

الحديث أخرجه الترمذي: أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ-باب-رقم (٣٧٧٥) بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حُسَيْنٌ مِنِّي وَأَنَا مِنْ حُسَيْنٍ، أَحَبَّ اللَّهُ مَنْ أَحَبَّ حُسَيْنًا، حُسَيْنٌ سِبْطٌ مِنَ الأَسْبَاطِ»

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ».

(٥) "ميزان الاعتدال"، (٥١٠/٤)- رقم (١٠٠٥٩) **والحديث أخرجه الترمذي**: أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ-باب-رقم (٣٧٣٧) بسنده عن أبي عَاصِمٍ النبيل، عَنْ أَبِي الجَرَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ صُبْحٍ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ شَرَاحِيلَ، قَالَتْ:

وسماه ابن حجر في التقريب «أبو الجَرّاح البَهْزي»، وقال: «مجهولٌ»[١].

فيكون أبو الجراح هذا مجهولاً؛ إذ لم يرو عنه سوى أبي عاصم النبيل، لكن الذهبي اعتبر تحسين الترمذي لحديثه توثيقا ضمنيا له من الترمذي، فهو عنده صدوق.

(١٩) طَلْحَةُ بْنُ يَزِيدَ، أَبُو حَمْزَةَ الكوفي:

قال الذهبي: «له عن زيد بن أرقم وغيره. وعنه عمرو بن مرة فقط. قال ابن معين: لم يرو عنه غيره. قلت: خرج له البخاري حديثاً، قال فيه عمرو، فنميت ذلك إلى ابن أبي ليلى، فقال: زعم ذلك زيد، والحديث لشعبة عن عمرو، سمعت أبا حمزة الأنصاري، عن زيد بن أرقم، قال: قالت الانصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إن لكل قوم أتباعاً، وإنا قد اتبعناك، فادع الله أن يجعل أتباعنا منا، قال: اللهم اجعل أتباعهم منهم»[٢].

قلت: وصحح له الترمذي حديثاً[٣].

فيكون أَبُو حَمْزَةَ هذا مجهولاً؛ إذ لم يرو عنه سوى عمرو بن مرة، لكن الذهبي اعتبر تخريج البخاري له في أصول كتابه توثيقاً ضمنياً له من البخاري، فهو عنده ثقة، ويضاف إلى ذلك تصحيح الترمذي لحديثه.

(٢٠) عبد العزيز بن جريج المكي:

عبد الْعَزِيز بْن جريج ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عَنْ عَائِشَة وَلم يسمع مِنْهَا، وَهُوَ من أَتبَاع التَّابِعين روى عَنْهُ ابْنه عبد الْملك بْن جريج»[٤].

قال الذهبي: «عبد العزيز بن جريج المكي، والد الفقيه عبد الملك، عن ابن عباس، وعائشة. وعنه ابنه، وخصيف. قال البخاري: لا يتابع على حديثه. وحسن الترمذي له»[٥].

حَدَّثَتْنِي أُمُّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَيْشًا فِيهِمْ عَلِيٌّ، قَالَتْ: فَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَا تُمِتْنِي حَتَّى تُرِيَنِي عَلِيًّا»، **وقال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

(١) "تقريب التهذيب"، (ص:٦٢٨)- رقم (٨٠١٣)

(٢) "ميزان الاعتدال"، (٢/٣٤٣-٣٤٤)- رقم (٤٠١٦) **والحديث أخرجه البخاري:** كتاب مناقب الأنصار-بَابُ أَتْبَاعِ الأَنْصَارِ-رقم (٣٧٨٨) بسنده عن عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمْزَةَ، رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، قَالَتِ الأَنْصَارُ: إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ أَتْبَاعًا، وَإِنَّا قَدِ اتَّبَعْنَاكَ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِنَّا، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَتْبَاعَهُمْ مِنْهُمْ».

(٣) **أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ-باب-رقم (٣٧٣٥) بسنده عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، يَقُولُ: «أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيٌّ». قَالَ: عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، -فَذَكَرْتُ ذَلِكَ-لِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ» **قال الترمذي:** «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ: طَلْحَةُ بْنُ يَزِيدَ».

(٤) "الثقات لابن حبان"، (٧/١١٤)- رقم (٩٢٤٤)

(٥) "الكاشف"، (١/٦٥٤)- رقم (٣٣٧٩) **والحديث أخرجه الترمذي:** أَبْوَابُ الوِتْرِ-بَابُ مَا جَاءَ مَا يُقْرَأُ فِي الوِتْرِ-رقم (٤٦٣) بسنده عَنْ حُصَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَائِشَةَ، بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُوتِرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

فاعتبر الذهبي تحسين الترمذي لحديثه توثيقا ضمنيا له، فهو عنده صدوق.

(٢١) عَبْدُ الوَهَّابِ بْنُ يَحْيَى بنِ عَبَّادِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ:

عبد الْوَهَّاب بْن يَحْيَى بْن عباد بْن عَبْد الله بْن الزبير بن الْعَوام الْأَسدي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عَنِ الْمَدَنِيين، روى عَنْهُ جوَيْرِية بْن أَسمَاء» (١).

قال الذهبي: «قال أبو حاتم: شيخ. وحسن الترمذي له»(٢).

فاعتبر الذهبي تحسين الترمذي لحديثه توثيقا ضمنيا له، فهو عنده صدوق.

(٢٢) يَزِيدُ بْنُ بَيَانٍ العُقَيْلِيُّ الضريرُ:

قال الذهبي: «عن أبي الرحال، وعنه الدارمي ومحمد بن يحيى القزاز، حسن الترمذي له» (٣).

قلت: حديث يزيد بن بيان الذي أخرجه الترمذي ليس فيه تحسين من الترمذي، بل قال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ يَزِيدَ بْنِ بَيَانٍ»(٤)، ولم أقف على نسخة من المطبوع لسنن الترمذي فيها تحسين لحديث يزيد بن بيان.

(٢٣) وهب بن ربيعة:

وهب بن ربيعَة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عَن بْن مَسْعُود روى عَنهُ عمَارَة بن عُمَيْر» (٥).

قال الذهبي: «عن ابن مسعود. لا يعرف. تفرد عنه عمارة بن عمير، لكن أخرج له مسلم» (١).

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الأُولَى: بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَالمعَوِّذَتَيْنِ» **وقال الترمذي**: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»، «وَعَبْدُ العَزِيزِ هَذَا هُوَ وَالِدُ ابْنِ جُرَيْجٍ صَاحِبِ عَطَاءٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ اسْمُهُ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ».

(١) "الثقات لابن حبان"، (١٣٢/٧)- رقم (٩٣٢٥)

(٢) "ميزان الاعتدال"، (٦٧٦/١)- رقم (٣٥٢٣) **والحديث أخرجه الترمذي**: أَبْوَابُ الْأَطْعِمَةِ-بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ اللَّحْمِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-رقم (١٨٣٨) بسنده عن فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ يَحْيَى، مِنْ وَلَدِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا كَانَ الذِّرَاعُ أَحَبَّ اللَّحْمِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ كَانَ لَا يَجِدُ اللَّحْمَ إِلَّا غِبًّا فَكَانَ يَعْجَلُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَعْجَلُهَا نُضْجًا».

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ»

(٣) "الكاشف"، (٣٨٠/٢)- رقم(٦٢٨٦)

(٤) أخرجه الترمذي: أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ-بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجْلَالِ الكَبِيرِ-رقم (٢٠٢٢)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ بَيَانٍ العُقَيْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّحَّالِ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَكْرَمَ شَابٌّ شَيْخًا لِسِنِّهِ إِلَّا قَيَّضَ اللَّهُ لَهُ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سِنِّهِ»، **وقال الترمذي**: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ يَزِيدَ بْنِ بَيَانٍ، وَأَبُو الرِّجَالِ الأَنْصَارِيُّ آخَرُ»

(٥) "الكاشف"، (٤٨٩/٥)- رقم (٥٨٧٢)

فيكون وهب بن ربيعة مجهولاً؛ إذ لم يرو عنه سوى عمارة بن عمير، لكن الذهبي اعتبر تخريج مسلم له توثيقاً ضمنياً له، فهو عنده ثقة.

(٢٤) أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ الكوفي:

قال الذهبي: «عن الأعمش، وهشام بن عروة. وعنه ابن عرفة، وسلم بن جنادة، وطائفة. قال محمد بن عبد الله بن نمير: صدوق، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأساً في الشعوبية يخاصم في ذاك، فوضعه ذلك عند الناس. قلت: الشعوبية هم الذين يفضلون العجم على العرب. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال الدارقطني: ضعيف، يعتبر بحديثه. وقال النسائي: ليس بذاك القوى... قلت: قد خرج له البخاري في صحيحه» (٢).

(٢٥) زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التميمي المروزي:

زهير بن محمد التميمي المروزي أبو المنذر، قال الذهبي: عن عمرو بن شعيب، وابن أبي مليكة، وابن المنكدر. وعنه: ابن مهدي، ويحيى بن أبي بكير. ثقة يغرب، ويأتي بما ينكر» (٣).

وقال في ميزان الاعتدال: «قال ابن عبد البر: زهير بن محمد ضعيف عند الجميع. قلت: كلا بل خرج له البخاري ومسلم» (٤).

---

(١) "ميزان الاعتدال"، (٣٥٢/٤)- رقم (٩٤٣٠)، **والحديث أخرجه مسلم:** كِتَابُ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ وَأَحْكَامِهِمْ-رقم (٢٧٧٥) بسنده عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، أَوْ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ، قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ، كَثِيرٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتُرَوْنَ اللهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ وَقَالَ الْآخَرُ: يَسْمَعُ، إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَعُ، إِنْ أَخْفَيْنَا وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ، إِذَا جَهَرْنَا، فَهُوَ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا "، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ» [فصلت:٢٢] الْآيَةَ».

(٢) "ميزان الاعتدال"، (٨٥/١)- رقم (٣٠٨)، **والحديث أخرجه البخاري:** كِتَابُ الطِّبِّ-بَابُ شُرْبِ السُّمِّ وَالدَّوَاءِ بِهِ وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ وَالخَبِيثِ -رقم (٥٧٧٩)، **قال البخاري:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمٌّ، وَلاَ سِحْرٌ».

(٣) "الكاشف"، (٤٠٨/١)- رقم (١٦٦٦)

(٤) "ميزان الاعتدال"، (٨٥/٢)- رقم (٢٩١٨)، **مما أخرجه عنه البخاري:** قال البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا يُصِيبُ المُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلاَ وَصَبٍ، وَلاَ هَمٍّ وَلاَ حُزْنٍ وَلاَ أَذًى وَلاَ غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ» كتاب المَرْضَ-بابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ المَرَضِ-رقم (٥٦٤١) **ومما أخرجه مسلم:** قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ

قلت: إنما أراد الذهبي بذكر إخراج الشيخين له الرد على ابن عبد البر بأن الجميع متفق على تضعيفه، ففي إخراج الشيخين له توثيق عملي له ينفي الاتفاق على تضعيفه.

(٢٦) سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ الْعُطَارِدِيُّ:

قال الذهبي: «ثقة مشهور. خرج له البخاري في الأصول. ومرة في الشواهد، وليس هو بالمكثر. له ثمانية عشر حديثاً. وثقه أبو حاتم. وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبو داود والنسائي: ليس بالقوى»[١].

قلت: سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ الْعُطَارِدِيُّ ذكره ابن حبان في الثقات»[٢].

وخرج له الشيخان في صحيحيهما، فهو عندهما ثقة، وهذا اعتبره الذهبي توثيقا عمليا، يضاف إلى توثيق أبي حاتم وابن حبان، فيترجح فيه التوثيق على التضعيف.

(٢٧) يحيى بن أبي زكريا الغساني الواسطي:

قال الذهبي: «عن هشام بن عروة، ويونس بن عبيد. وعنه محمد بن حرب النشائى، وجماعة. قال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو داود: ضعيف. وخرج له البخاري في صحيحه حديثاً»[٣].

قلت: تخريج البخاري في ذاته لا ينفي ضعف الراوي؛ لأن البخاري قد ينتقي ما صح عنده من حديث الضعفاء. إلا أن الذهبي يعتبر ذلك توثيقاً عملياً له.

(٢٨) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَرْوَانَ، أبو قيس الاودى:

قال الذهبي: «عن هزيل ابن شرحبيل، وغيره. وعنه سفيان، وشعبة. قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: هو كذا وكذا -وحرك يده، وهو يخالف في أحاديث. وعن أحمد قال: لا يحتج به. ووثقه ابن

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ، يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ» [كِتَابُ الْإِيمَانَ-بَابُ أَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا-رقم (٢١١)]

(١) "ميزان الاعتدال"، (١٨٤/٢)- رقم (٣٣٧٠)، **ومما خرجه له البخاري:** قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «اطَّلَعْتُ فِي الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»

كِتَابُ بَدْءِ الخَلْقِ-بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الجَنَّةِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ-رقم (٣٢٤١)

(٢) "الثقات لابن حبان"، (٤٢١/٦)- رقم (٨٣٨٤)

(٣) "ميزان الاعتدال"، (٣٧٦/٤)- رقم (٩٥٠٨)

قال البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ الغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: مَا تُشِيرُونَ عَلَيَّ فِي قَوْمٍ يَسُبُّونَ أَهْلِي، مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ»، وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالأَمْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى أَهْلِي؟ فَأَذِنَ لَهَا، وَأَرْسَلَ مَعَهَا الغُلاَمَ، وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا، سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ» [كِتَابُ الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ-بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» -رقم (٧٣٧٠)].

معين، وغيره. وقال أبو حاتم: لين. توفى سنة عشرين ومائة. قلت: خرج له البخاري حديثه عن هزيل، قال: أخبر ابن مسعود بقول أبي موسى في ميراث ابنة وابنة ابن وأخت. وصحح له الترمذي حديثه عن هزيل، عن عبد الله في لعن المحلل والمحلل له. وخرج له البخاري بالإسناد: إن أهل الجاهلية كانوا يسيبون... الحديث» [1].

اعتبر الذهبي تخريج البخاري لحديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَرْوَانَ توثيقا عمليا من البخاري له، وكذلك تصحيح الترمذي لحديثه، مما يرجح القول بتوثيقه.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام التامان الأكملان على خاتم النبيين، ورحمة الله إلى العالمين، وهادي الناس إلى الصراط المستقيم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد: فقد توصل الباحث من خلال تحديد مشكلة البحث وأهدافه إلى عدة نتائج منها:

(١) أن الراوي الذي استوفى شرطي العدالة والضبط يقال إنه ثقة، وحديثه يكون صحيحا.

(٢) أن لتوثيق الراوي صورا عدة؛ أعلاها التوثيق اللفظي الصريح، ويليه التوثيق العملي أو الضمني.

(٣) أن التوثيق العملي أو الضمني يرفع الجهالة عن الراوي عند الإمامين الذهبي وابن حجر وغيرهما من النقاد من أهل الاستقراء التام.

(٤) أن التوثيق العملي أو الضمني يلي في المرتبة التوثيقَ اللفظي الصريح.

(٥) أن التوثيق العملي من إمام من الأئمة يقوي الراوي المختَلَفِ في تضعيفه وتوثيقه.

(٦) أن الحافظين الذهبي وابن حجر قد يوثقان الراوي أو يعدلانه بناء على توثيق عملي له.

---

(١) "ميزان الاعتدال"، (٢/٥٥٣)- رقم (٤٨٣٢)، **خرج له البخاري حديثين: الأول**: كِتَابُ الفَرَائِضِ-بَابٌ: مِيرَاثُ الأَخَوَاتِ مَعَ البَنَاتِ عَصَبَةٌ -رقم (٦٧٤٢)، **قال البخاري**: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلاِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِابْنَةِ الِابْنِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»، **الثاني**: كِتَابُ الفَرَائِضِ-بَابُ مِيرَاثِ السَّائِبَةِ-رقم (٦٧٥٣)، **قال البخاري**: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الإِسْلاَمِ لاَ يُسَيِّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّبُونَ»، **وصحح له الترمذي أكثر من حديث، منها**: (أ) أَبْوَابُ النِّكَاحِ -بَابُ مَا جَاءَ فِي المُحِلِّ وَالمُحَلَّلِ لَهُ-رقم (١١٢٠) بسنده عن سُفْيَان الثوري، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المُحِلَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ»، **وقال الترمذي**: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَأَبُو قَيْسٍ الأَوْدِيُّ: اسْمُهُ **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَرْوَانَ**، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ» وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ.

التوصيات والمقترحات

يوصي الباحثُ إخوانه الباحثين بدراسات لاحقة للتوثيق العملي، ويقترح أن تستوعب هذه الدراسات كتب الذهبي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيثمي من خلال كتابه «مجمع الزوائد»، وغيرها من الكتب التي تحكم على الأسانيد، وكذلك الكتب التي تخرج الصحيح.

المصادر والمراجع

اختصار علوم الحديث"، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

الاقتراح في بيان الاصطلاح"، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، ابن دقيق العيد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

تاج العروس من جواهر القاموس"، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

تقريب التهذيب"، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق محمد عوامة، الناشر دار الرشيد، سوريا.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح"، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، المحقق: عبد الرحمن عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

تهذيب التهذيب"، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، االطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

الثقات لابن حبان"، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم"، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

سنن الترمذي"، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.

سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم"، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: زياد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري"، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي"، شمس الدين؛ محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال"، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

كتاب التعريفات"، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

الكفاية في علم الرواية"، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

لسان العرب" محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، التميمي، أبو حاتم، البُستي، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

مختار الصحاح"، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.

المستصفى من علم الأصول"، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

معجم مقاييس اللغة"، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم"، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

معرفة أنواع علوم الحديث"، ابن الصلاح تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت.

معرفة أنواع علوم الحديث"، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

الموقظة في علم مصطلح الحديث"، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: عليّ البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة المصباح، دمشق.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

نصب الراية لأحاديث الهداية"، جمال الدين؛ عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

النكت على كتاب ابن الصلاح"، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.